

القيادي الكردي موقوفاً في تشيكيا صالح مسلم في شباك تفاهم أميركي - تركي

لا أحد يدري ما إذا كان الزعيم الكردي السوري صالح مسلم محمد قد سبقه إلى كمين تركي في براغ. تزخر أحداث ليلة العاصمة التشيكية بالغاز الموأمرة التقليدية وفرضيتها. وقد تكون ضولها قد حيكمت بين الأجهزة الامنية التركية والتشيكية. قبل أن يفرم زوار الفجر التشيكيون باب غرصة فندق هاريوت لتكيد نزيلها الذي قاد حزب «الاتحاد الديمقراطي» سبعة أعوام متصلة بيت خريفي 2010 و2017. جاعلاً من فرم حزب العمال الكردستاني في سوريا حليفاً كبيراً للولايات المتحدة في الحرب على «داعش». وعاملاً على تأسيس مشروع كردي في شمال سوريا

وصفقة «اس 400»، ومشروع خطوط غاز السيل التركي. يقول مصدر غربي إن اعتقال صالح مسلم منطقي، خصوصاً بعد بروز ديناميات جديدة داخل الإدارة الأميركية تحث على تقديم تنازلات لتركيا واستيعابها وتفادي ذهاب زعيمة الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي بعيداً في التقارب مع الروس في لحظة تصعيد ومواجهة معهم. انعكس ذلك في زيارة تيلرسون الأخيرة إلى أنقرة، وتبلور اتجاهه في أوساط «البنيتاغون» للتركيز على العدو الرئيسي في سوريا مع الذهاب نحو مواجهة أكبر مع روسيا وإيران والجيش السوري. يضيف المصدر لـ «الأخبار» أن «زيارة تيلرسون أدت إلى تفاهات أولية تركية أميركية، ضمن هذه المرة للاتراك تلبية مطالبهم في أمن الحدود مع سوريا».

ومن أجل استعادة الأتراك، تعهد الأميركيون بتعديل الإطار السياسي والعسكري الذي يهيم فيه الأكراد على «قوات سوريا الديمقراطية»، عبر تنفيذ هندسة جديدة ستودي في النهاية إلى تذويب الغلبة الكردية في هذه القوات لمصلحة المزيد من التعريب. الخطوة الأولى التي تعهد تيلرسون بتنفيذها، على ما يقوله المصدر الغربي، هي إخراج القوات الكردية من منبج، واستبدالها بقوة مشتركة عربية أميركية، تتشكل من أكثر من ألف مقاتل يتبعون لـ «مجلس منبج العسكري»، و200 جندي من القوات الخاصة الأميركية يعملون انطلاقاً من قاعدة كوباني (عين العرب). تدرج خطوة منبج في مشروع أميركي أكبر وأوسع تم التفاهم عليه مع الأتراك، والأكراد أيضاً، عبر إعادة هيكلة سياسية وعسكرية للقوات الكردية، وللبنان السياسي والإداري للفيدرالية الكردية في الشمال السوري. وتتصدى الولايات المتحدة في عملية إعادة الهيكلة إلى تعريب العسكر في دير الزور والرققة، لمأزق مزمن، حيث لا وجود لكوارر عربية وازنة أو لقيادات سياسية أو عسكرية يعتمد عليها، باستثناء مشاركتها عداها الواسع للجيش السوري، إذ إن كثيراً منها قادم من «داعش» والمجموعات «الجهادية» أو بقايا «الجيش الحر». لكنها لا تملك خبرة الأكراد الطويلة في القتال والإدارة، وهو ما تعتقد واشنطن أن بإمكانها تصحيحه من خلال تخصيصها، من جهة، لأكثر موازنة عسكرية لها في شرق الفرات تبلغ 400 مليون دولار لتدريب 30 ألف عربي ينتمون إلى عشائر العفادلة والبقارة والعقيقات والبوشعبان والجبور، والإبقاء على ألف جندي من القوات الخاصة شرق الفرات، واستخدام مطار الطبقة كقاعدة إضافية إلى جانب قاعدة الرميلان من أجل تحقيق هذا التوازن «العربي الأميركي» مع الأكراد.

يحو اعتقال صالح مسلم صلة النسب الأميركية مع حزب العمال الكردستاني لطمأنة الأتراك. ويبدو الأمر أسهل من الماضي، إذ فقد الاتحاد الديمقراطي أهميته تدريجياً منذ أن تشعبت بنى الإدارة الذاتية في الشمال السوري في مئات المجالس المحلية، وتوسعت معها أيضاً جغرافياً القيادات العسكرية والأجهزة الأمنية، في «وحدات حماية الشعب» الكردية التي يقودها سيبان حمو، أو «كوباني مظلوم»، رجل «قوات سوريا الديمقراطية القوي»... البديل الكردي يبدو جاهزاً.

ويلفت مصدر غربي إلى أنّ مصير «حزب الاتحاد الديمقراطي» قد حسم، وكان تيلرسون قد أبلغ الأتراك أن الأكراد يتجهون إلى طي صفحة «بي بي دي PYD»، والإعلان عن «حزب سوريا المستقبل»، في سورنة كاملة في الأسابيع المقبلة. تعهد الأميركيون بتسريع بناء شراكة عربية وازنة في دير الزور والرققة ومنبج، وهي صيغة تقطع مع المرجعيات الأوجلانية (نسبة إلى عبدالله أوجلان) المقلقة على المقلب التركي. تنطوي هذه التسمية على ربط نهائي بمشروع فيدرالي لسوريا يمكن لأميركا أن «تبعه» للاتراك من براغ التي تدرس تسليم صالح مسلم من دون أي اعتراض من واشنطن... حتى الآن.

وليد شرارة - محمد بلوط

ليس أدل على الكمين المنصوب للقائد الكردي السوري صالح مسلم سوى قلة الساعات التي فصلت بين إيداعه ززانة قسم الانتربول التشيكي في براغ بناءً على مذكرة اعتقال تركية، وبين وصوله إليها للمشاركة في منتدى قسم دراسات تطوير الشرق الأوسط التابع لجامعة كاليفورنيا، وفي سرعة الاعلان عن تقديمه إلى محكمة تشيكية في الساعات المقبلة، واستعجال التشيكيين الأتراك نقل ملفهم القضائي لاسترداده، لقطع الطريق أمام أي وساطات لم ينجل منها حتى الآن سوى نجدة دبلوماسية فرنسية يتيمة لم تثمر للإفراج عنه، على ما قاله مسؤول كردي.

ويليغ أيضاً صمت الأميركيين عن الاعتقال، حيث يرعون أكبر مراكز التنصت على أوروبا والعالم في أشد دول أوروبا الشرقية «ناتوية»، وأكثر مراكز «سي أي إي» ازدحاماً منذ نهاية الحرب الباردة.

وفي انتخاب ليلة أمس لاعتقاله، تساؤلات عن التوقيت ومن اتخذ القرار السياسي وأي صفقة عقدت، حينما لم يبخل صالح مسلم لفرص اعتقاله على أحد منذ سنوات وهو يجول على عواصم أوروبا، التي تملك هي أيضاً أقساماً من الانتربول لم تستجب مع ذلك لمذكرة اعتقال تركية بتهمة الإرهاب صدرت منذ عام 2016، ثم رفعت إلى مصاف «التهديد الوشيك» في تشرين الثاني الماضي، قبل أن يوشحها الرئيس رجب طيب أردوغان بجائزة مليون دولار لمن يرشد إلى رجل أصبح سجين براغ أمس، بعدما كان حراً يقيم في فنلندا رسمياً، ويتنقل بين عواصم أوروبا ويستقبله الرئيس فرانسوا هولاند في قصر الإليزيه في أيار من العام الماضي.

ما الذي أختلف اليوم لكي يعتقل صالح مسلم محمد؟ قد يكون اعتقاله النتيجة الأولى لمحادثات وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون مع أردوغان. المحطة التشيكية الإجبارية لصالح مسلم وقعت فيما كان وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو ينشر بتصريحاته نذائر انهيار العلاقات التركية الأميركية.

في فترة ليست ببعيدة، لم يكن واضحاً أن للولايات المتحدة خطة محكمة في سوريا، أو لائحة متبلورة من الأولويات. فتح ذلك الغياب باباً مشرعاً هبّت منه رياح قراءات وتأويلات ذهبت اتجاهات شتى. لكن خطاب تيلرسون أمام معهد «هدسون» في الثامن عشر من الشهر الماضي حسم الأولويات للإدارة الجديدة: مواجهة النفوذ المتنامي لإيران وروسيا في سوريا عبر التوضيح العسكري المباشر في الشرق السوري، وإفشال مشاريع التسوية الروسية والتقدم إلى مذبحه متعاوني شركة «فاغنر» ورجال يغيثي بريغوجين الملقب بـ«طباخ بوتين» في مياه الفرات، وإطالة أمد الحرب إلى أن تنتزع الشروط المواتية أميركياً لتقسيم سوريا. إن إنفاذ هذه الأولويات كان يقتضي، كما كشفت وثيقة خطة التقسيم الأميركية التي نشرت في «الأخبار» الخميس الماضي، استيعاب تركيا أولاً. اعتمدت الولايات المتحدة في مشروعها السوري بشكل أساسي على أكراد حزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني. أظهر رفاق صالح مسلم فعالية كبيرة في الحرب على «داعش»، تطورت خلالها علاقة قوية وشراكة وتعاون في خضم هذه الحرب. وياتت الولايات المتحدة ترى أن الأكراد هم الجسم الرديف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في سوريا. جاء التوسع الجغرافي الكردي في قلب الجزيرة السورية النفطية والطاوقية والزراعية في دير الزور والرققة والحسكة على امتداد أكثر من 50 ألف كيلومتر مربع، ليمهد لمشروع مكتمل العناصر تجعل منه كياناً سياسياً قابلاً للحياة اقتصادياً، وهو ما يثير مخاوف تركيا أن يتحول الشمال السوري إلى جبل قنديل ثان. لم تكن الولايات المتحدة على عجلة من أمرها لتبديد المخاوف التركية، خصوصاً أنها جاءت على خلفية محاولة الانقلاب التي تورطت فيها عبر الداعية فتح الله غولن، وكانت الولايات المتحدة غاضبة من التقارب مع روسيا

مع «الشركاء الأوروبيين» في هذا المجال، خاصة الجانب الألماني (بما أن فرنسا وبريطانيا موقفهما أكثر جذرية برفض أيّ تعاون من هذا النوع مع دمشق).

وفي هذا السياق، جاءت زيارة رئيس الاستخبارات الإيطالي أخيراً إلى دمشق لمتابعة نقاش الملفات المشتركة. وعلمت «الأخبار» في هذا السياق، أن باريس تريد التعاون مع السوريين، لكن عبر وساطة طرف ثالث «صديق للسوريين»، أي طهران أو أحد حلفائها، لكن رفض هؤلاء لعب أي دور من هذا القبيل. وتهتم باريس بلوائح الإرهابيين الفرنسيين الموجودين لدى الأمن السوري وبموقوفين فرنسيين في السجون السورية.

مبادرة قام بها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الذي التقى مدير المخابرات الإيطالي حيث كان «الملف السوري» بنداً أساسياً في اللقاء. بعد ذلك، حظ إبراهيم في روما واتفق هناك، بعد موافقة الإيطاليين، على أن يكون مملوك هو «المبعوث» السوري لمسألة التواصل مع الجانب الأوروبي. وفي بادرة حسن نية، أرسلت روما طائرة خاصة إلى دمشق نقلت المسؤول السوري إليها، حيث التقى وزير الداخلية ماركو مينيتي ومدير المخابرات. وفي خلال اللقاء، أكد المسؤول الإيطالي أن دمشق ستري نتائج إيجابية على صعيد الحصار الاقتصادي الخائق المفروض عليها عبر العقوبات الأوروبية، ووعده بالعمل

الأولى للميدان

شددت أنقرة على أنها ستواصل عملياتها العسكرية في عفرين

ومحيطهما. ويعود تركيز الجيش على هذه الجبهة، أي الجزء الجنوبي الشرقي من الغوطة، إلى أن تلك المنطقة تضم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وخالية من كثافة عمرانية كبيرة، وهو ما يتيح قضم مناطق أوسع خلال العمليات، على عكس الحال في غرب الغوطة، حيث تحذ كثافة الأبنية والأنفاق من إمكانية التحرك بسرعة. ومع اشتعال تلك الجبهات، دخلت فصائل الغوطة جميعها المعارك، وذلك رغم ترحيب كل من «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن» بإقرار الهدنة. وتمكّنت الفصائل من تدارك هجوم الجيش، ونشّ ضغط معاكس لمنعه من التثبيت في مواقع متقدمة. وهو ما دفع الجيش إلى تكثيف استهدافاته المدفعية لإضعاف تحركات المسلحين وشّل خطوط إمدادهم. وعلى محاور غرب الغوطة، لم تطرأ تغييرات لافتة على خارطة السيطرة، في وقت يحاول فيه المسلحون تشتيت قوة الجيش عبر هجمات متفرقة هناك، كانت إحداهما عبر إرسال سيارة مفخخة يقودها انتحاري باتجاه نقاط الجيش في حي القابون، ليلاً أول من أمس. غير أن عناصر الجيش تمكّنوا من تفجير السيارة قبل وصولها إلى هدفها المفترض. ورغم أن الجيش أوقف هجماته أمس، في محاولة لتفادي وقوع أي خسائر إضافية، فإن من غير المحتمل أن يتوقف التحرك بشكل كامل، وسيتابع الجيش استهدافاته المدفعية والجوية لمواقع داخل الغوطة. وفي المقابل، استهدفت الفصائل المسلحة أحياء مدينة دمشق بما يزيد على عشرين قذيفة صاروخية، تركزت في مناطق باب توما والعباسيين ضمن دمشق، وفي مخيم الوافدين وضاحية الأسد في محيط طريق دمشق - حمص الدولي. وفي موازاة تحرك الجيش في الغوطة، أشارت وزارة الخارجية الروسية،

في تعليقها على إقرار الهدنة، إلى أن القرار يستثني الجماعات الإرهابية والمترقبين بها، من الهدنة، موضحة أنه يجب الاستمرار في محاربة تلك التنظيمات. وأعرب بيان الوزارة عن الأمل في قدرة الداعمين للمجموعات المسلحة على «إجبار المسلحين على الالتزام بوقف الأعمال القتالية». وجدد التأكيد على أن الجماعات المسلحة في الغوطة «فصّت جميع المبادرات وحالت دون فتح ممرات إنسانية»، ولفتت إلى أن مجلس الأمن أدان للمرة الأولى، منذ سنوات، قصف المجموعات المسلحة العاصمة دمشق. وجاء حديث موسكو بالتوازي مع اتصال هاتفي جمع الرئيس فلاديمير بوتين والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفان زايبيرت، إن القيادة الثلاثة «رُحّبوا» في محادثة هاتفية مشتركة، بتعمير مشروع قرار الهدنة بالإجماع في مجلس الأمن. وأضاف أن «ميركل وماكرون طالبا الرئيس الروسي بممارسة أقصى قدر من الضغط على النظام السوري، لينفذ وفقاً فوراً للغارات الجوية والقتال في الغوطة الشرقية». وبدوره، أفاد بيان أصدره الإليزيه بأن الرئيس ماكرون شدّد خلال الاتصال على أن بلاده «سوف تسهر على ألا يبقى القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة حبراً على ورق».

ورغم الترحاب الذي لقيه قرار الهدنة من عدد كبير من الدول والمسؤولين الأممين، حيدت أنقرة عملياتها العسكرية في عفرين عن القرار، عبر التأكيد على استمرار عملية «عصن الزيتون» في عفرين. وقال المتحدث باسم الحكومة التركية، بكر بوزداغ، إن «هدف عملية عفرين هو القضاء على التنظيمات الإرهابية والإرهابيين». ومن دون أن يشير مباشرة إلى قرار مجلس الأمن، أكد الرئيس رجب طيب أردوغان أنه لن يكون هناك هدنة في العملية العسكرية التركية، خلال حديث له في ولاية شانلي أورفا. وتواصلت عمليات الجيش التركي في شمال غرب عفرين، وتمكن من السيطرة على عدد من القرى شمال ناحية راجو، بين منطقتي شنكال وأده منلي، ليكون بذلك الطريق مفتوحاً بين مناطق سيطرتها في ناحية بلبل (شمال) ومحيط مركز ناحية راجو (شمال غرب).

(الأخبار)